هل وراء يناير ٢٠١١ أسباب اقتصادية ؟

أ.د.**عثمان محمد عثمان***

مقدمة

تعلمت– على أيدى أساتذتى من المصريين والأجانب – وعَلَّمْتُ طلابى من الدارسين والمتدربين أن المتابعة وتقييم الأداء ركن أصيل فى عملية التخطيط، سواء بالنسبة لمشروع، أو برنامج، أو سياسة، أو لخطة التنمية الشاملة. لكن متابعتى لما جرى منذ يناير ٢٠١١ كانت جَدُّ مفزعة، وقد بدأت بعد أيام قليلة من يوم ٢٥ بسؤال محير.. ما الذى جرى.. ولماذا جرى؟

مع استمرار المظاهرات وتطور الأحداث، وأمام التليفزيون كانت المشاهد تتحرك أمام عينى بينما أخذنى الفكر بعيداً. ما الذى دفع مئات الآلاف من المصريين إلى الاحتشاد بهذه الكثافة؟ ولماذا هذا العنف غير المسبوق ليس فقط فى مواجهة رجال الشرطة. وإنما فى تخريب وحرق منشآت عامة. ما هى دوافع كل هذا الغضب؟

كان هذا السؤال محورياً. ولكن تطور الأحداث وتداعياتها على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والحياتية أخذ فى إثارة الكثير من الأسئلة وعلامات الاستفهام والاستغراب. لم تمض سوى شهور قليلة حتى أضيف إلى الأحاديث الصاخبة عبر الفضائيات والمقالات والتحليلات المتهافتة فى الصحف السيارة، بعض الدراسات فى الدوريات المتخصصة، ثم أخذت كتب ذات مصداقية فى الصدور تباعاً.

اهتمت كل الكتابات المصرية تقريباً بسرد تطورات الأحداث ووصف ما وقع خلالها، بعناوين تشى بمعلومات حقيقية أو متوهمة عن: الأيام الأخيرة فى حكم مبارك، ومثلها عن الساعات الأخيرة فى حكم مرسى، الجيش والإخوان، اغتيال مصر... الخ. إتسمت أيضاً بعض الكتب باللغة الإنجليزية، وخاصة لمراسلين صحفيين وكتاب أجانب يعملون من مصر، بتصوير جوانب من الأحداث إستناداً إلى مقابلات ومعرفة بنشطاء فى الميدان. ومع مرور الوقت صدر

* رئيس تحرير المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ـ وزير التخطيط الأسبق

عدد كبير نسبيا من الكتب ذات الطابع التحليلى لما جرى، فى إطار ما أطلق عليه الربيع العربى، والثورة المصرية.

بعد فترة غير قصيرة من الاطلاع والبحث والتأنى فى التفكير والتحليل والمراجعة على ضوء ما عايشته خلال العقد الذى قضيته فى الوزارة، وبعد أن عُدْتُ إلى مجال البحث فى التخطيط والتنمية ظننت أنى كونت رؤية حول ما جرى وتفسير أسبابه، وكيفية الخروج من تلك الفترة العصيبة إلى المكانة الطبيعية لبلدنا الحبيب. عكفت على تسجيل تلك الرؤية وعناصرها فى كتابى " ثورة المصريين بين الاقتصاد والسياسة "، ورأيت أن أعرض – فى مجلة المعهد الموقرة – إطاراً لبعض ما احتواه الكتاب من إجابة على سؤال جوهرى عما إذا كانت وراء الهَبَة الجماهيرية فى يناير ٢٠١١ دوافع اقتصادية، وتداعياتها، وسبل التعامل مع ما خلفته من نتائج. وأوجز فى هذه المقالة عشرة نقاط أساسية.

(١) بماذا نسمى يناير ٢٠١١؟

- فى البداية لاقت الأحداث التى وقعت فى تونس ثم فى مصر استحسانا وإعجاباً ظاهراً وتوقعات بتطورات إيجابية، ووصفت المظاهرات والتحركات – فى حينها – بأنها بداية قدوم الربيع العربى، وظهور وعُلُوّ الإرادة الشعبية على المسرح السياسى العربى.
- كان ولايزال استخدام تعبير "الثورة" فى وصف ما جرى سواء فى يناير ٢٠١١، أو يوليو ٢٠١٣ محلاً للجدل والخلاف. لكن شاع فى الكتابات الأجنبية إستخدام تعبير الانتفاضة uprising عند الإشارة إلى يناير ٢٠١١. ولأسباب تعلمونها يعمد الإعلام الغربى إلى وصف يوليو ٢٠١٣ بأنه "إنقلاب".
- كفل الدستور المصرى الشرعية لثورتى يناير ويوليو. ومع ذلك يتفق كثيرون على أن " الثورة" تستحق هذه التسمية عندما يتوفر لها سمتان:
  - حركة شعبية واسعة، لها قيادة واضحة تتسلم مقاليد الحكم بعدها.
  - إحداث تغيير جذرى فى طبيعة النظام فى اتجاه الديمقراطية والعدل الإجتماعى.

- لا أتصور أن التاريخ سينشغل كثيراً باعتبار ما جرى هَبَّة، إنتفاضة، ثورة. وسيبقى مُهِمَّاً فهم أسبابها وتداعياتها.

(٢) هل تفسر شعارات يناير أسباب الغضب؟

محاولات تفسير ما جرى وتحديد الأسباب التى أدت إليه تنقسم إلى عدة إتجاهات، أولها بسيط. فبينما يصعب تحديد مجموعة واحدة من العوامل أو الوقائع التى أدت – فى النهاية – إلى انغماس الملايين فى التمرد بعد عقود من المعاناة السلبية – حسب وصف بعض المحللين– فإنه يمكن التعرف على الظروف التى مرت بمصر قبل ٢٠١١ من خلال المطالب الشعبية، كما عبرت عنها الشعارات الرئيسية فى المظاهرات: عيش، حرية، عدالة إجتماعية، ويضيف البعض إليها كرامة إنسانية. وتعقيباً على هذا المنحى فى التسبيب تجدر ملاحظة بعض الأمور. من ناحية، أصحاب هذا الرأى يفسرون الأسباب – على ضوء هذه المطالب – بغياب الحرية السياسية، الأمن، وتدهور مستويات المعيشة. من ناحية أخرى فإن هذه الشعارات تعكس مطلب الإصلاح وليس إسقاط النظام أو إزاحة الرئيس (إرحل كما ظهر فى مرحلة تالية). وفوق ذلك كانت الشعارات تتبدل كل بضعة أيام حسب تصاعد التطورات وتغير مواقف القوى المهيمنة على الميدان (التحرير)، وكانت دائماً تتسم بالعمومية,

(٣) هل تفسر العوامل السياسية وحدها انتفاضة يناير؟

من المعتاد أن يُنْظَر إلى الهَبَّاتِ والمظاهرات الشعبية الواسعة باعتبارها اعتراضاً وتحدياً للنظام السياسى القائم، ما لم تكن قاصرة على فئة محددة من الناس، أو مطلب معين له صفة الإلحاح. البعض يفسر كل ما جرى فى ظل " الربيع العربى" باعتبارات سياسية تتصل مباشرة بالنظم الأوتوقراطية، والاستبداد.

يَرُدُّ آخرون بأن انتقال الموجة الثورية – التى بدأت فى تونس – إلى معظم الدول العربية يعنى أن أسبابها ليست محصورة فى الأبعاد السياسية وحدها. وكما يقول أحد الخبراء " لايمكن أن يكون الاستبداد – فى حد ذاته – سبباً كافياً للانفجار، وإلَّا كيف يمكن تفسير ما حدث فى ٢٠١١

بعد استمرار الاستبداد لعقود طويلة فى الدول العربية، أو فى ١٩٨٩ فى دول شرق أوربا وليس فى ١٩٥٦ (المجر) أو ١٩٦٨ (ربيع براج)".

(٤) هل كانت وراء يناير أسباب اقتصادية؟

لا شك فى تعدد الدوافع للهبات العربية. الاعتبارات السياسية، من الغضب من الحكم الديكتاتورى، إلى القمع، والقيود على الحريات الأساسية، كانت هموماً هامة. ولكن بالنسبة لكثيرين كانت القضايا الاقتصادية مساوية، إن لم تكن أكثر، فى الأهمية. فى استقصاء أجرته "الزغبى العالمية" فى ٢٠٠٥ وُجِدَ أن فرص التشغيل، تحسين الرعاية الصحية ونظم التعليم، والقضاء على الفساد، كانت تمثل أولوية للمواطن العربى فى المنطقة ككل. أما الديموقراطية والحقوق المدنية والسياسية فقد جاء ترتيبها فى مرتبة أقل من الأحوال الاقتصادية والاجتماعية. وبالمثل ففي ٢٠١٠ رصد "البحث الميداني عن الشباب العربي" أن التحدى الأكثر خطورة والهم الأكبر للشباب العربي كان يتمثل فى تكلفة المعيشة، تليها فى الترتيب البطالة، ثم حقوق الإنسان. وكان التغير الملموس عن نتائج البحث الذى أُجْرِىَ قبل ذلك بسنة واحدة قد تركز فى تزايد الإحساس باللامساواة فى توزيع الدخل.

لقد ثار الجدل منذ الأيام الأولى لهبات الربيع العربى حول الأهمية النسبية للعوامل الاقتصادية فى مواجهة الاعتبارات السياسية عند البحث فى دوافع الاحتجاجات الشعبية الواسعة عبر دول الإقليم. فى الظاهر من الأمر، احتلت العوامل الاقتصادية قيمة تفسيرية محدودة. ذلك أن العقد السابق على الهبَّات العربية لم يكن معدل نمو الناتج منخفضاً فى بلدان "الثورة"، فقد تراوح بين ٤ و ٥% سنوياً. كما كان الوضع الاقتصادى العام مستقراً نسبياً، بعدما تم تجاوز الاختلالات التى وقعت أوائل سنوات الألفية الجديدة، وانخفض عجز المدفوعات الخارجية، والموازنة العامة، والدين العام. وفى الوقت الذى هبَت فيه عواصف الربيع كانت الاحتياطيات الدولية عند مستويات مطمئنة. وعلى الرغم من أن معدلات البطالة تجاوزت فى معظم الدول العربية مثيلتها فى البلدان النامية، فقد كانت مستقرة. معاملات اللامساواة (التى يقيسها مؤشر جينى) كانت فى بلدان الثورة أدنى من نظيرتها فى الدول الأخرى (٠,٣ – ٠,٤)، ولم تشهد زيادة ملموسة. واختصاراً فإنه مع

بداية ٢٠١١، وانفجار الأحداث لم تكن ثمة مايؤشر إلى "صدمة" اقتصادية يمكن أن تشعل فتيل الاحتجاجات العنيفة: مخصصات الدعم لم تنخفض، البطالة – رغم ارتفاعها – لا تتزايد، معدلات الاستثمار والنمو كانت فى تصاعد (أفردت الجزء الأول فى الكتاب لتوصيف وتحليل الأوضاع الاقتصادية قبل ٢٠١١ متضمنة انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصرى). والأكثر من هذا، فإن أدبيات التغيرات الاجتماعية تلمح إلى أن المتاعب الاقتصادية والمظالم المعيشية لا تمثل – فى أحسن الأحوال – سوى قدر ضئيل ودور محدود فى تفسير الحراك الجماهيرى الواسع.

من ثم، ليست الاعتبارات السياسية المحضة وحدها، مثل رغبة الناس فى الديموقراطية، ولا الحسابات الاقتصادية البسيطة، يمكنها أن تفسر أسباب المحتجين والمتظاهرين التى تكمن وراء مطالبهم فى اسقاط النظام الأوتوقراطى. ولكن وحده التفاعل بين العوامل السياسية، والأحوال الاقتصادية الفعلية والمتصورة هو الذى أدى إلى الانتفاضات العربية.

(٥) قائمة وصفية طويلة لأسباب "الثورة": كراهية الحكم والحاكم

هناك من ناحية ثالثة الكتابات التى اتبعت أسلوب الوصف التفصيلى للأوضاع القائمة قبل ٢٠١١ على كافة الجوانب، وأفاضت فى الكشف عن السلبيات التى راكمت دواعى كراهية نظام الحكم والحاكم والحكومة. لعل أبرزها كان كتاب الدكتور (جلال أمين، ماذا حدث للثورة المصرية؟، ٢٠١٢). فى هذا الكتاب يسجل د. جلال قائمة تفصيلية لأسباب تكمن وراء انفجار الثورة المصرية، هى:

- أكثر من البطالة وتداعياتها
- التوريث (توريث ما لا يورث)
- الخصخصة (بيع ما لا يباع)
- قوة دفع الحشد
- دولة بوليسية

فى هذا المجال يوجز Hazem Fahmy ,The Winter of Discontent, 2012 الأسباب وراء انتفاضة يناير فى أربعة:

أ- الفقر، الذى حرم كثيراً من المصريين من احتياجاتهم الأساسية، ومن سبل الحصول على حياة كريمة

ب- الاستبداد والقهر الذى تعرضوا له من أجهزة مبارك الأمنية (النظام الأمنى)

ج- اللامساواة الشاسعة وعدم العدالة فى توزيع الثروة الناتجة عن السياسات الحكومية التى يهيمن عليها أصحاب الأعمال

د- الفساد المصاحب لتطبيق اقتصاد السوق

هـ- افتقاد الكرامة الإنسانية (الناشىء عن العوامل السابقة جميعها)

نرى أن **فهمى** أرجع التدهور السريع فى الأحوال الاقتصادية/ الاجتماعية، والأوضاع السياسية إلى عوامل ثلاثة متضافرة هى:

١- الوحشية المتزايدة للشرطة، والعنف فى استخدام القوة المفرطة، الذى اصطحب:

٢- التزاوج بين الفساد الاقتصادى والسياسى، الذى ولد:

٣- "اللامساواة" وعدم العدالة، والفقر، حتى طال الطبقة المتوسطة.

وتضع Ann Lesch ,Concentrated Power 2012، قائمة للأسباب، تتمثل فى:

- ❖ تركز السلطة، الحزبية والنفيذية، وأدى ذلك إلى:
  - تزايد عنف قوات الأمن
  - حكومة "جمال مبارك" النيوليبرالية
  - انتخابات ٢٠٠٥، ٢٠١٠
  - تقييد حرية التعبير
- ❖ ارتباط الخصخصة وزيادة الفساد، مما أدى إلى:
  - تركز الثروة
  - اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء

❖ ازدياد قوة المعارضة، تمثلت فى:

- الاحتجاجات العمالية
- خلق أيقونات لها: البرادعى، خالد سعيد

(٦) منهج تحليلى لفهم انتفاضات الربيع العربى

بعد انقضاء بضع سنين على أحداث ذلك الربيع وتعاقب مواسم صيف ملتهبة وفصول خريف ضبابية حاولت دراسات أخرى وضع إطار منهجى متماسك يبدو أكثر رصانة. لقد ظهر أن فكرة تأقلم السلطوية ومرونتها فى مواجهة التقلبات لفترة طويلة قبل ٢٠١١ قد فقدت بعض– أو كثيراً– من وجاهتها فى الأوساط الأكاديمية. وقد أصبح البحث مُلحاً عن تفسير للأسباب والدوافع التى يتصور أنها أدت – فى غضون شهور قليلة – إلى تغيير الخريطة السياسية فى معظم دول المنطقة بأيدى "شعوبها" التى ساد الاعتقاد بأنها سلبية ولا تبالى. تبلور هذا المنهج وتعددت النماذج التحليلية له فيما يعرف **بفرضية الدولة الريعية وسقوط العقد الاجتماعى**.

تتلخص وجهة النظر هذه فى أن توفر موارد كبيرة من الإيرادات من مصادر خارجية (خاصة من البترول والغاز) اسْتُخدِم فى الماضى فى تفسير بقاء واستمرار الأنظمة السلطوية (نظرية القدرة على التأقلم)، وأن الآليات التى يستخدمها هذا النمط من الأنظمة، وماتنطوى عليه من "إعادة توزيع" الدخل والموارد، وانعكاساتها على النظام السياسى، التى جرى صياغتها فى "نظرية الدولة الريعية"، يمكن اعتبارها بمثابة ضمانة للعقد الاجتماعى الذى قام ضمنياً بين النظام والناس. وبمرور الوقت تأكد أن المحافظة على مثل هذا النظام مكلفة للغاية، وخاصة فى ظل تراجع الموارد والإيرادات الريعية. ومن ثم فإن الدول التى طالها الربيع العربى أصبحت غير قادرة على استمرار هذا التعاقد، مما أدى إلى زيادة اللامساواة، وانتشار الفساد، وتفاقم بطالة الشباب، وافتقاد الثقة فى المستقبل. كما أن عملية التحرير الاقتصادى تمخضت عن بزوغ وتَجَذُّر "رأسمالية المحاسيب" التى تحول دون استفادة الغالبية من الناس (وخاصة من الطبقة المتوسطة) مما يتحقق من نمو اقتصادى جيد تكون السياسة الاقتصادية الليبرالية قد أدت إليه.

وفقاً لأنصار هذا المنهج يمكن تفسير استمرار حكم مبارك لمدة طويلة بقدرته على المناورة فى توزيع الموارد الاقتصادية، وأن سقوطه يرتبط بانخفاض الإيرادات العامة وانعكاساتها على السياسة المصرية. يقضى المنطق بأن انخفاض الإيرادات يستوجب على الحكومة تخفيض إنفاقها ولكن بينما يُعَد هذا المنطق مقبولاً من الناحية المالية، فإنه سياسياً بمثابة برميل بارود. فتخفيض الإنفاق العام يعنى تقليل التدفقات المالية لأفراد وجهات وهيئات كانت تتوقعها وانسحاب الدولة roll– back مما يؤدى إلى تدهور الخدمات العامة، وتفاقم حالة عدم الرضا وانتهاء العقد الاجتماعى. لم يكن بوسع النظام السلطوى فى مصر، الذى يعتمد على "العطايا" لكى يضمن سيطرته على المجتمع، التعامل بمرونة عندما استلزم الأمر شد الحزام. كانت نتيجة ذلك هى تفاقم عجز الموازنة، إلى مستويات غير مسبوقة.

شكل رقم (١) نموذج الدولة الريعية

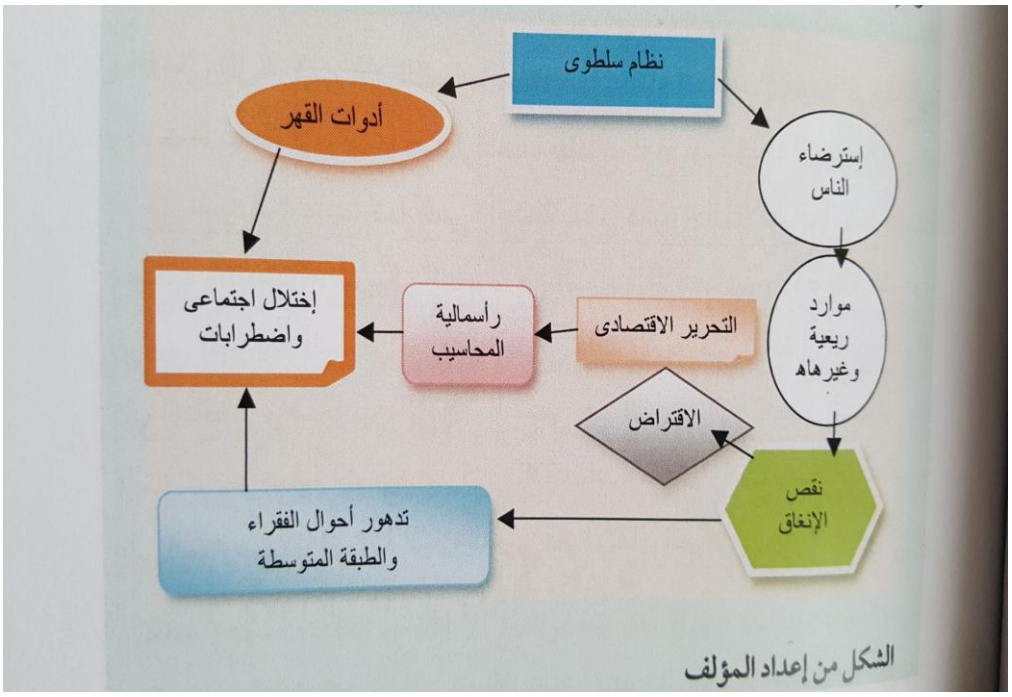

بدأ النظام باتخاذ إجراءات تنطوى على أدنى تكلفة سياسية ممكنة، حتى وإن كانت تؤدى إلى أعباء اقتصادية ضخمة، قبل أن تعمد إلى تنفيذ إجراءات ذات تكلفة سياسية مرتفعة مثل "ضرائب الدخل". وعندما فشلت هذه الإجراءات وغيرها فى وقف تدهور المالية العامة، وبعد انقضاء عقدين على حكم مبارك، لجأ نظامه إلى مواجهة التحدى الأصعب – الذى طالما تجنبه – وأصدر قانون الضرائب على الدخل. يكاد أنصار نظرية الدولة الريعية يتفقون جميعهم على مايترتب على تراجع وانسحاب الدولة من تغيرات سياسية، وخاصة فى التحالف الطبقى المساند للنظام. مثل غيره من الكتاب يرى Samer Solaiman أن العملية طويلة الأمد لتحول مصر من دولة شبه ريعية إلى دولة جابية للضرائب، أدت إلى تغيرات مهمة فى العلاقة بين الدولة والمجتمع. فمن ناحية، قلصت القدرة على التحكم فى النظام السياسى، وقللت من عدد مناصريه. ومن ناحية ثانية أدى الاندفاع لفرض ضرائب إضافية على الدخل لتعويض الانخفاض فى الريع إلى خلق صراع وتناحر بين الدولة والمجتمع.

❖ **دحض فرضية الدولة الريعية**

تبدو نظرية الدولة الريعية وجيهة ولها أساسها المنطقى بصفة عامة. لكن استخدامها لتفسير التطورات الاقتصادية والسياسية التى جرت فى مصر يُعْوِزُه الكثير من التَبَصُّر، إذ يغيب عنها حقائق الواقع المصرى. كان كثير من المحللين يرددون أن الاقتصاد المصرى ضعيف لأنه يُعَوِّلُ على مصادر دخل ريعية. واعتدت أن أستمع إلى تعليقات مشابهة فى المؤتمرات الصحفية التى كنت أعقدها بصفة دورية فى وزارة التخطيط. كان هذا التوصيف ينطوى على النظر إلى أنشطة البترول وقناة السويس والسياحة وربما تحويلات المصريين العاملين خارج مصر باعتبارها مصادر دخل ريعية. لايدرك كثيرون أن الريع هو ما يتحقق دون جهد ولا تكلفة. بينما تزيد عائدات البترول فى مصر– إذا زادت– وحصيلة قناة السويس، وكذلك إيرادات السياحة نتيجة لضخ استثمارات ضخمة. وحتى لو قبلنا رأى هؤلاء فإن الاقتصاد المصرى متنوع ولا تمثل الأنشطة المذكورة سوى نسبة محدودة من الناتج الإجمالى. إن النشاط الإنتاجى (المادى) الذى يُمَيِّزُه عما

عداه أصحاب فكرة الريع، يولد عن طريق الزراعة والصناعة والتشييد وحدهم حوالى نصف الناتج الإجمالى.

بغض النظر عن التمييز بين طبيعة الأنشطة، يكمن فحوى فرضية الدولة الريعية أو شبه الريعية فى أن نضوب الموارد من مصادرها الريعية اضطر الحكومة إلى فض العقد الاجتماعى (الضمنى) وتقليص المصروفات فى الموازنة العامة، والعمل- كما يرى البعض- على زيادة الإيرادات من ضرائب الدخل حتى تتمكن من السيطرة على عجز الموازنة. يترتب على تخفيض الإنفاق الحكومى انخفاض الأجور وتدهور الخدمات ومستوى المعيشة وتضرر الفئات التى كانت تستفيد من هذا الإنفاق والتى كان يساند أغلبها النظام. يتراكم استياء وغضب هذه الفئات وغيرها، وتبدأ المواجهة.

الحقائق الرقمية لا تؤيد افتراضات ومتطلبات انطباق حالة سقوط الدولة الريعية على الواقع المصرى. وفقاً لبيانات ومؤشرات المالية العامة قبل ٢٠١١ يمكن رصد أهم الملاحظات.

- من ناحية كان عجز الموازنة قد اتخذ اتجاهاً تنازلياً، على عكس ما تتضمنه الفرضية محل المناقشة. انخفض العجز- خلال العقد الأول من الألفية- بنقطتين مئويتين.
- من ناحية أخرى لم يكن تخفيض العجز على حساب الإنفاق العام. زادت المصروفات العامة - خلال العقد - بنسبة ٢١٨%، وبقيت حصة الإنفاق العام كنسبة مستقرة من الناتج الإجمالى. واستنفذت فاتورة اعتمادات الدعم المفتوحة بلا سقف نصيباً غير منقوص، رغم تواصل المطالبات بترشيده وزيادة مخصصات التعليم والصحة.
- لم تلجأ الحكومة لتعويض النقص المُتَوَهَّم فى الإيرادات إلى زيادة العبء الضريبى. بل انطوى الإصلاح الضريبى على تخفيض أسعار الضريبة، ومع ذلك ارتفعت الحصيلة. بينما زادت إيرادات الضريبة على الدخل بثلاثة أضعاف نرى أن الضريبة على أرباح الشركات غير العامة لا تمثل سوى ٢٤% من ضرائب الدخل. لم يكن هناك - كما يتصور أنصار فرضية الريع - زيادة فى أسعار الضريبة، ومن ثم لم نشهد احتجاجات وصراعات بين الدولة ومعارضيها حول هذه المسألة.

فضلاً عن الملاحظات المتصلة بحقائق المالية العامة فى مصر، مما يجهض مصداقية التحليل المستند إلى نظرية الدولة الريعية، فإنها تفقد جدواها فى تفسير أسباب الانتفاضات العربية حينما تنظر إلى أوجه الإنفاق الحكومى ذات الطابع الاجتماعى باعتبارها "الجزرة" التى تحاول "إرضاء" الناس، فى مواجهة "العصا" التى تخيفهم، وليس التزاماً بمسئوليتها عن الحماية الاجتماعية. والأكثر من هذا، تفقد النظرية دلالتها عندما تعمم " النموذج " الذى صاغته على المنطقة العربية ككل، حتى وإن تحفظ أنصارها فى وصف اقتصاد مصر باعتباره شبه ريعى.

(٧) ما هو موقف ودور القوى الاجتماعية والسياسية؟

يؤخذ على النهج السابق استعراضه فى بيان أسباب وبواعث انتفاضة يناير أنه تعامل مع كل من الطرفين الفاعلين: الشعب والنظام، ككتلة واحدة متجانسة. كأن الجميع قد عانوا من المشكلات الاقتصادية مثل البطالة والغلاء وتدهور الخدمات العامة بنفس الدرجة. وكأن الشعب كله قد قاسى من الاستبداد والتسلط وعنف الأجهزة الأمنية. وكأن النظام كذلك يضم فى هيئاته مجموعة سلطوية غاشمة لا تخضع سوى للحاكم وحده. وعاب هذا التعميم الوقوع فى نفس الخطأ الذى تعانيه الإحصاءات الاقتصادية وهو استخدام المتوسطات فى قياس المؤشرات الاقتصادية مثل متوسط دخل الفرد. ولهذا أحاول أن أستخدم منهج الاقتصاد السياسى فى تحليل التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى قادت إلى يناير ٢٠١١ وما تلاه.

لم تكن الأرقام والمتغيرات الاقتصادية، أو التفاعلات السياسية، فى حد ذاتها هي سبب الهَبَّة الثورية. تغير توازن القوى بين فئات المجتمع عبر التطور الاقتصادى والاجتماعى هو– من وجهة نظرى– ما يمكن الاعتماد عليه فى فهم الانتفاضة ضد حكم الرئيس مبارك. جرت تلك التغيرات على النحو التالى:

- تطلع كبار الرأسماليين ونخبة الأعمال لتوسيع نفوذهم السياسى لدعم نشاطهم وثرواتهم.
- أثارت تلك النوازع والتحركات مخاوف وقلق الطبقة المتوسطة (خاصة بين بيروقراطية الدولة والقوات المسلحة) التى عملت على التصدى لعملية التحول إلى اقتصاد السوق.

- توظيف الإعلام فى حملات التشويه لصورة رجال الأعمال، والتعريض بأداء الحكومة، وتعبئة الرأى العام للإلحاح على مطالب شعبوية متزايدة، والعودة إلى الدور الاجتماعى للدولة، على غرار الستينيات.
- عندما دب الخلاف مع الإدارة الأمريكية نتيجة التعارض مع المصالح المصرية بدأت إثارة مسألة الديموقراطية، وأقدمت أمريكا على تكوين وتدعيم جماعات ضغط (لوبى) من خلال الجمعيات الأهلية المصرية والأمريكية والداعين لتحقيق ديموقراطية سياسية. بل بدأت جدياً فى النظر إلى جماعة الإخوان كبديل محتمل للحكم.
- الشباب الثورى عانى من السذاجة السياسية وغياب الرؤية الصحيحة.
- فى غمار الأحداث تبين لجماعة الإخوان مدى وَهَنُ النظام، وتهافت الأحزاب ونقص خبرة النشطاء، والدعم الأمريكى لها. قررت استعمال كل الأساليب للقفز على منصة الأحداث، ورسمت صورتها باعتبارها صانع الثورة. قبل أن تدرك الأطراف خطأ ما أقدمت عليه كان أحد رجال الجماعة (محمد مرسى) قد أصبح رئيساً لمصر.
- جيش مصر دافع عن أسس الاقتصاد الاجتماعى، وحمى هوية مصر من الفاشية الدينية.

(٨) ما الذى ترتب على إجهاض الهبة الثورية؟ عقد التنمية الضائع

واجهت محاولة تفسير أسباب انتفاضات الربيع العربى، خاصة فى تونس ومصر، معضلة وجود تناقض واضح بين الاستناد إلى مظاهر تردى الأحوال الاقتصادية أو السياسية، كعوامل تراكمت حتى جاءت لحظة الانفجار، وبين دلائل ومؤشرات رقمية موضوعية تبرهن أن الأمور لم تكن- على الأقل- بهذا السوء. غير أن المعضلة الأعقد برزت مع تطور الأحداث بعد رحيل الرئيس مبارك واستمرار الاضطرابات الأمنية والسياسية لفترة طويلة. وأصبح السؤال الكبير: إذا كان المصريون قد خرجوا فى تظاهرات حاشدة طلباً لمستوى معيشة أفضل، وفرص عمل للشباب أكثر، ومشاركة فى السياسة والحكم بفاعلية أكبر، فلماذا ذهبت أمورهم إلى الأسوأ فى كل مجال؟ ولماذا عجزت كل الأطراف عن تقدير الثمن الباهظ الذى تكبده كل منهم ودفعه – وما زال – الاقتصاد المصرى؟ أخذت النطورات المنحى التالى.

- تجنب المجلس العسكرى الذى تولى إدارة شئون البلاد فى المرحلة الانتقالية عمل أية تغييرات اقتصادية مهمة. ساءت الأحوال الاقتصادية بشدة خلال الفترة الانتقالية. ففى ٢٠١١ انخفض معدل النمو الاقتصادى إلى أقل من ٢%، وارتفع معدل التضخم إلى ١١%، ومعدل البطالة ارتفع إلى ١٢%، وزاد عجز الموازنة إلى حوالى ٩% بسبب بعض الإجراءات الشعبوية مثل زيادة الدعم السلعى، والأجور الحكومية. وارتفع كذلك عجز الحساب الجارى لميزان المدفوعات إلى حوالى ٥ بليون دولار (٢% من الناتج المحلى الإجمالى) نتيجة ارتفاع العجز التجارى، وانهيار السياحة، وهروب رؤوس الأموال، وتوقف تدفق الاستثمارات الأجنبية. تمخض ذلك كله عن انخفاض شديد فى الاحتياطيات الدولية من ٣٦ بليون دولار فى ديسمبر ٢٠١٠ إلى ١٤,٤ بليون فى يوليو ٢٠١٢. (وهو المستوى السائد فى ٢٠٠٤).

شكل رقم (٢) العجز الجارى وصافى التحويلات الخاصة (مليار دولار)

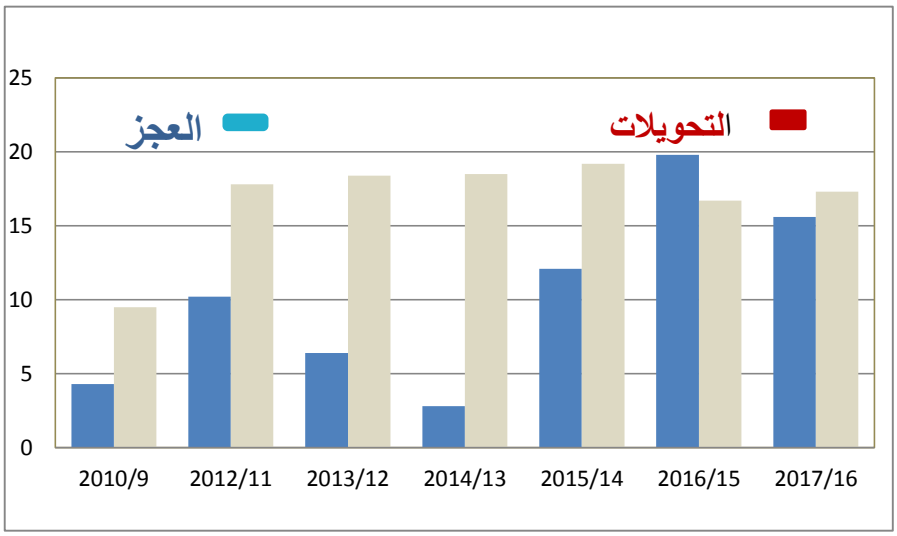

وكما يظهر من الشكل (٢) ارتفعت قيمة صافى التحويلات الخاصة عندما اتجه عجز الحساب الجارى لميزان المدفوعات إلى الانخفاض بشدة. وعلى العكس عندما استقر مستوى التحويلات، بدأ العجز فى الارتفاع. لماذا قفزت التحويلات فى أعقاب ٢٠١١، ثم عادت إلى الانخفاض؟

شكل رقم (٣) عجز المدفوعات والاحتياطيات الدولية

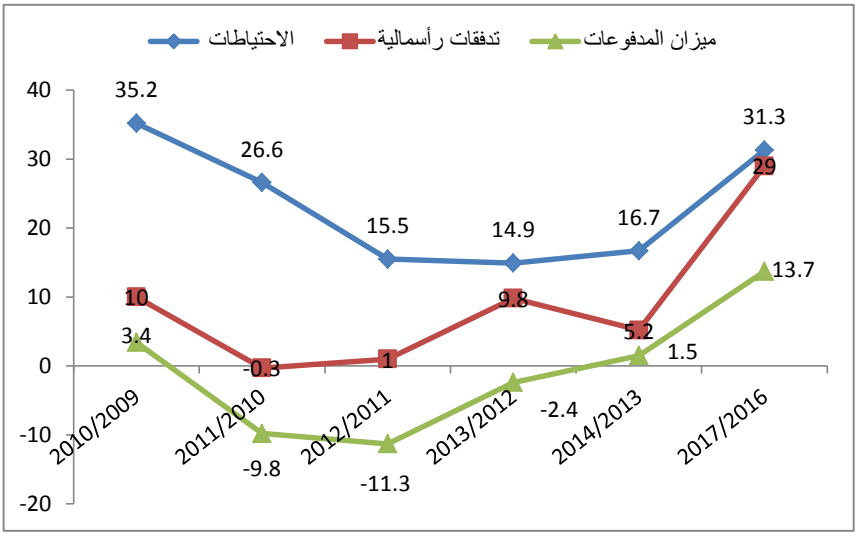

• تدهورت الأوضاع الاقتصادية بدرجة أكبر فى أعقاب تولى جماعة الإخوان ورئيسها السلطة. وبسبب غلبة القضايا (المسائل/ المشكلات) السياسية، لم تنل السياسات الاقتصادية الاهتمام اللازم.

• لو كان المطالبون بالتغيير الذين اعتبروا يناير ثورة شاملة أدركوا مبكراً أهمية الاستقرار الاقتصادى واستمرار النمو عند معدله قبل ٢٠١١، لما آلت الأمور إلى الوضع المتردى والمعاناة الشديدة وضياع جهود التنمية. بافتراض استمرار النمو الاقتصادى عند مستوياته السابقة فإنه كان سيصل بحجم **الناتج المحلى** (بالأسعار الثابتة) فى ٢٠١٦/١٥ إلى ٢.٤ تريليون جنيه، بينما بلغ فعليا ١.٨ تريليون جنيه. أى ضاع على مصر حوالى ربع القيمة التقديرية من ناتجها الوطنى. أنظر الشكل (٤). لقد انعكست تلك الخسارة على رفاه الأسرة المصرية ومستوى المعيشة والتشغيل والموازين المالية والاقتصادية كافة. فمن ناحية انخفض **متوسط دخل الفرد** (بالأسعار الثابتة) من ٢٠.٩٥٠ ألف جنيه فى ٢٠١١/١٠ إلى ٢٠.٧٥٠ ألف فى ٢٠١٥/١٤. لو استمر النمو كان

سيرتفع إلى ٢٣.٣٥٠ ألف جنيه.

شكل رقم (٤) مصر خسرت ربع قيمة الناتج المحلى

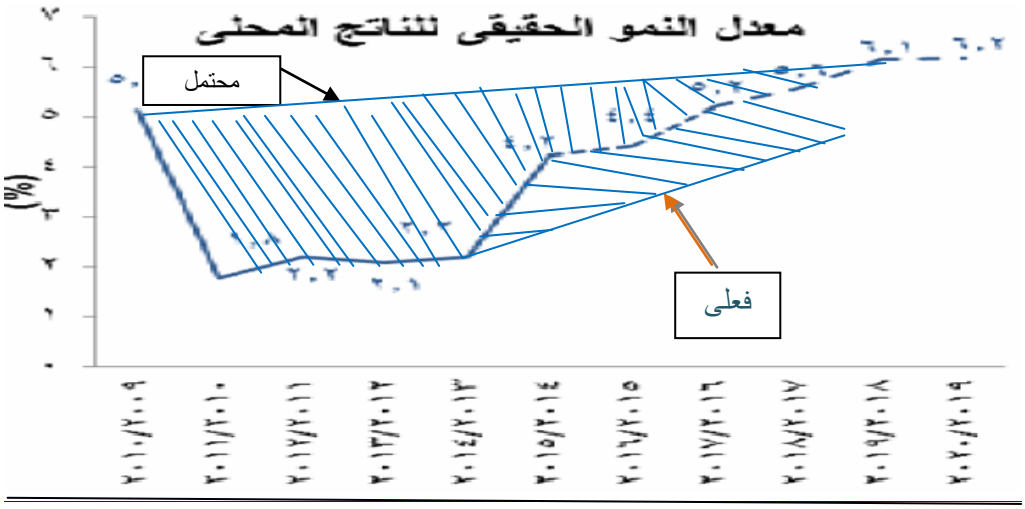

- **معدل البطالة** كان أقل من ٩% فى ٢٠١٠ وارتفع إلى ١١,٨% فى الربع الأول من ٢٠١١، ثم إلى ١٣.٤% فى ٢٠١٤. وبينما كان عدد المتعطلين ٢.٣٥١ فى ٢٠١٠ ارتفع إلى ٣.١٢٩ فى ٢٠١١، ثم إلى ٣.٦٩٥ متعطل فى ٢٠١٤. لقد زادت أعداد المتعطلين بحوالى مليون ونصف فرد ليس فقط بين الداخلين الجدد الى سوق العمل ولكن كذلك بين المشتغلين بالفعل.
- **معدلات التضخم** كانت فى تراجع ولكنها بدأت فى الارتفاع باضطراد منذ اندلاع هبة يناير. وبينما كان من المتوقع أن يبدأ فى التراجع لينخفض فى ٢٠١٨ إلى مستوى التضخم فى ٢٠٠٩/٨، فقد قفز بسبب استمرار عجز الموازنة وتدهور قيمة الجنيه إلى أكثر من ٣٠% فى الشهور الأخيرة. كانت الأوضاع الاقتصادية فى أسوأ حالاتها، ولكن كان الأخطر هو ما أدركه الناس من ضلالات حكم الإخوان. **هل .. ومتى .. وكيف ... يمكن تعويض ذلك؟**

(٩) عودة الدولة الوطنية وبناء تماسك الاقتصاد

✓ عد اندلاع أحداث يناير ٢٠١١ اقتصر الحديث لفترة غير قصيرة على مطالب الثورة فى الديموقراطية والعدالة، ولم تنل المشكلات الاقتصادية اهتماماً كافياً، وظل غائباً التحليل الشامل

للإصلاحات الاقتصادية الضرورية لاستمرار التحول الذى أحدثته الانتفاضة. كُتِبَ الكثير عن الإصلاحات السياسية وتبعاتها والتوقعات فى المستقبل، بينما كان هناك تركيز أقل على التغيرات الاقتصادية اللازمة حتى لنجاح الديموقراطية ذاتها.

✓ فى ٢٠١٤ أقرت مصر دستوراً جديداً، وانتخبت رئيساً جديداً كان صريحاً مع الناخبين بتأكيد الحاجة إلى إصلاح الاقتصاد. وضعت الحكومة برنامجاً يرتكز على الإصلاح الهيكلى وحفز الاستثمار فى سبيل زيادة النمو وخلق فرص العمل، وتعديل السياسة المالية بما يضع عجز الموازنة والدين العام تحت السيطرة.

✓ اتخذت السلطات المصرية فى ٢٠١٥/١٤ عدداً من الإجراءات لمواجهة الاختلالات الماكرو اقتصادية. قام البنك المركزى بتخفيض قيمة الجنيه بنسبة ٥% ورفع سعر الفائدة بقصد احتواء التضخم، وجرت محاولة تحسين المالية العامة عن طريق إصلاح الدعم والضرائب والجهاز الإدارى. وللاستفادة من هدوء أسواق النفط تم رفع أسعار منتجات الطاقة والكهرباء، ووضع خطة للإلغاء التدريجى لهذا الدعم. كما أتُخِذ قرار بإحلال ضريبة القيمة المضافة بديلاً عن ضريبة الاستهلاك، ووضعت كذلك مسودة قانون الخدمة المدنية. فى يونيو ٢٠١٥ تحسنت صورة الأداء نسبياً. ارتفع معدل النمو الاقتصادى إلى ٤.٢% وإنخفض عجز الموازنة من ١٣% من الناتج الإجمالى فى ٢٠١٤/١٣ إلى ١١.٥% فى٢٠١٥/١٤.

✓ فى ٢٠١٦/١٥ – مع ذلك – تباطأت خطوات الإصلاح، إذ خُفِّضَت معدلات ضريبة الدخل، وتأجل تطبيق الضريبة على الأرباح الرأسمالية، وضريبة القيمة المضافة. وكذلك تأجل برنامج زيادة أسعار الطاقة. ولهذا عاود عجز الموازنة ارتفاعه إلى ١٢.٢% من الناتج الإجمالى، بينما كان المستهدف تخفيضه إلى حوالى ٩%. كما انخفض معدل النمو وزاد التضخم. واصل زيادته أيضا عجز الحساب الجارى لميزان المدفوعات، ليرتفع من ٣.٧% من الناتج الإجمالى فى ٢٠١٥/١٤ إلى ٥.٥% فى ٢٠١٦/١٥. وبقيت الاحتياطيات الدولية عند مستوى تغطية واردات حوالى ثلاثة شهور، واضطر البنك المركزى لتخفيض الجنيه بنسبة ١٣% فى مارس ٢٠١٦. على الرغم من ذلك استمرت الضغوط الشديدة على سعر الصرف واحتياطى النقد الأجنبى، ولم يتحقق توازن سوق

الصرف، حيث كان سعر الجنيه فى سبتمبر ٢٠١٦ أعلى بنسبة ٢٥% من سعره الحقيقى. كانت إحدى أهم نقاط الخلاف مع الصندوق منذ مشاورات المادة الرابعة فى ٢٠١٤ تتعلق بمدى استعداد البنك المركزى لاتباع سياسة مرنة لسعر الصرف فى مواجهة فجوة التمويل التى قُدِّرَت بحوالى ٦ بليون دولار فى المتوسط سنوياً حتى ٢٠١٩/١٨. تداعت التطورات فى نفس الاتجاه حتى تم تخفيض سعر الجنيه إلى ما يعادل خمسة سنتات (الدولار يساوى ٢٠ جنيه).

✓ عاد التشاور مع الصندوق ثم الموافقة على اتفاق "التسهيلات الممتدة" لثلاث سنوات تحصل مصر بمقتضاه على تمويل يبلغ ١٢ بليون دولار. يشمل برنامج الإصلاح– وفقاً للاتفاقية– عدة محاور. من ناحية يؤكد البنك المركزى على تبنى سياسة سعر صرف مرن، وسياسة نقدية صارمة لاحتواء التضخم. ومن ناحية أخرى تعمل السياسة المالية على ضبط مستوى الدين العام. وعلى جانب الحماية الاجتماعية سيتم تدعيم نظام مساندة الفقراء وزيادة الإنفاق على برامجه. كما ينطوى البرنامج ثالثاً على إصلاحات هيكلية تعمل على تحقيق نمو اقتصادى احتوائى، وخلق فرص عمل، وتنويع الصادرات، وتحسين مناخ الأعمال، وإصلاح الجهاز الحكومى.

(١٠) من الإصلاح إلى العودة إلى طريق التقدم الاقتصادى

تواترت الكتابات والحوارات حول ضرورة الإصلاح واشتملت الاقتراحات على أربعة محاور:

✓ توسيع فرص العمل أمام الشباب وزيادة الإنتاجية، وحل مشكلة البطالة وتنظيم سوق العمل وحماية حقوق العمال. بناء دولة عصرية وتحديث وتطوير القطاع العام (بمعناه الواسع)، فتح المجال أمام نشاط القطاع الخاص، والاندماج فى الاقتصاد العالمى.

✓ إصلاح المالية العامة، وعدم الخضوع لضغوط تؤدى إلى زيادة عجز الموازنة، ومن ثم ضرورة مراجعة نظام الدعم ونمط الإنفاق العام، وإصلاح الجهاز الإدارى للدولة، والتصدى للفساد والبيروقراطية

✓ محاصرة مشكلة الدين العام – الخارجى تحديداً – والعمل على الحصول على التمويل عن طريق المنح والمساعدات وليس القروض

✓ تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وتهيئة المناخ المحفز للنشاط الاقتصادى وبدء الأعمال

وتسهيل التمويل وتطوير البنية الأساسية.

ولكن على الرغم من بديهية وعمومية مثل تلك الاقتراحات، يتوجب العمل على التمسك بعدة مبادئ أساسية، لعل أهمها:

❖ ***الالتزام بتنفيذ برنامج الإصلاح وعدم عودة الاختلالات.***

سيكون التراجع عن تنفيذ عناصر ومكونات البرنامج الذى وضعته الحكومة أشد وطأة من المتاعب التى ينطوى عليها تنفيذه، فهى بمثابة الثمن الذى علينا أن نتحمله لتحقيق الاستقرار الاقتصادى، والتحضير لمسار التنمية الطويل. بصفة عامة، يسير تنفيذ البرنامج فى طريقه للعمل على إزالة الاختلالات المالية والنقدية. ولكن يغيب التنسيق بين بعض عناصره وخاصة فى توقيت التنفيذ. وبسبب مرارة الدواء فقد كانت بعض جرعاته أقل من المطلوب، مثل زيادة أسعار الكهرباء والطاقة ورغم ذلك اضطر المسئولون بعد ذلك لنفى زيادتها حالياً. لا سبيل سوى التمسك بالوفاء بأجندة البرنامج ومواقيتها ومعايير الإنجاز المحددة لهاّ.

الخروج من الحلقة الجهنمية للدعم؟

- تضاعفت إعتمادات هذا البند من حوالى مائة مليار جنيه فى ٢٠١٠/٩ إلى أكثر من ٢١٠ مليار فى موازنة ٢٠١٧/١٦. تستحوذ سنوياً على حوالى ١٠-١١% من قيمة الناتج المحلى الإجمالى، واستوعبت ما يعادل ثلث جملة المصروفات العامة فى ميزانية ٢٠١٤/١٣ (بينما حصل كل من بندى الأجور وخدمة الديون على ربع المصروفات)
- أظهر جهاز الإحصاء أن الفرد من **غير الفقراء** يحصل على ٢١١ جنيه سنويا من دعم السلع الغذائية بينما يحصل **الشخص الفقير** على ١٧٦ جنيه فقط. يحتاج هذا الشخص إلى حوالى ١١٨٧ جنيه فى السنة لكى يتجاوز خط الفقر.
- **السياسة المطوبة واضحة:**

أولاً – إقتصار بطاقات التموين على ٥٠% فقط من المصريين

ثانياً – إلغاء بطاقات التموين الخاصة بالعاملين فى الحكومة. (١٢% فقط من الفقراء يعملون فى القطاع الحكومى)، ويتم تعويض هؤلاء عن طريق "علاوة غلاء معيشة" تمنح لمن يقل مرتبهم عن

مستوى معين.

ثالثاً – التوسع فى مظلة برنامج تكافل وكرامة لتغطى المستحقين فعلاً

ودعم منتجات الطاقة !

- مخصصات دعم الغذاء ليست وحدها مكمن الخطورة المالية. فى موازنة ٢٠١٧/١٦ تم اعتماد ٦٥ مليار لدعم المواد البترولية والكهرباء مقابل ٤٠ مليار للسلع التموينية. هل يفيد دعم الطاقة الفقراء ؟
- دعم منتجات الطاقة الذى يحصل عليه الشخص الغنى يبلغ ثلاثة أضعاف ما يحصل عليه الفقير.
- يحصل أفقر ٢٠% من السكان على ١٣% من قيمة دعم البوتاجاز، وتستحوذ الفئة الغنية على ضعف هذه النسبة.
- أكثر من ٩٠% من دعم البنزين يصل إلى أغنى فئة.
- لازال الأمر كذلك فيما يتعلق بدعم الصناعات كثيفة الطاقة

❖ **رفع سقف النمو الاقتصادى المستهدف**

لست هنا فى مجال جدل مستفيض حول عدم وجود تعارض بين الهدفين: النمو وعدالة التوزيع. القول الفصل هو أنه فى مصر "هناك مصدر واحد لتقليل حدة اللامساواة وهو زيادة الدخل". زيادة الدخل القومى تعنى زيادة كل من دخل القطاع الخاص والدخل العام (الحكومة والمؤسسات العامة). تعود زيادة الدخل الخاص إلى زيادة عدد المشتغلين بأجر وزيادة أجر المشتغلين بالفعل، إلى جانب زيادة الاستثمارات والعائد عليها. وكذلك الحال مع دخل الحكومة الذى سيزيد من إيراداتها السيادية والضريبية. فى اقتصاد متنوع النشاط مثل الاقتصاد المصرى سيتواكب مع ارتفاع النمو الاقتصادى– فى حالة التوازن الكلى– انخفاض البطالة وتحسن مستويات المعيشة.

مع استمرار التصدى للاختلالات المالية والنقدية لا يزال مبكراً الاطمئنان إلى إمكانية تسارع الخُطَا. من ناحية لا بد من إظهار الثقة فى مقدرة مصر على تحقيق الأمن وهزيمة الإرهاب دون أن يعطلها ذلك عن الاستثمار والتشغيل والإنتاج والتصدير. ومن جانب آخر ضرورة العمل

على كبح جماح التضخم – وهو أخطر الشرور على حركة النمو الاقتصادى– عن طريق تفعيل أدوات السياستين المالية والنقدية المقررة فى برنامج الإصلاح الاقتصادى. لكن الأمر الأكثر أهمية – ثالثاً– هو أن يكون سقف التنمية أعلى مما تعكسه توقعات النمو المتحفظة. فكما بينت أعلاه كان معدل نمو الناتج المحقق فى ٢٠١٧/١٦ أقل من المستهدف، ومن المتوقع أن يبقى فى حدود ٤.٠–٤.٥% فى السنتين القادمتين. لن يعوض استمرار تلك المعدلات المتواضعة خسائر عقد التنمية الضائع.

❖ إعادة هيكلة الحكومة والقطاع العام والإنفاق العام

فى ظل التغيرات السياسية والاجتماعية العميقة التى شهدتها مصر خلال السنين الأخيرة ستتصاعد المطالبات بزيادة المصروفات الحكومية تحت دعاوى تطوير وتوسيع البنية الأساسية وتوفير وتحسين الخدمات العامة وستتنافس الوزارات والهيئات العامة للاستحواز على حصة وفيرة من اعتمادات الموازنة. ناهيك عن الإلحاح على التشغيل فى الحكومة وطلب زيادة المرتبات ... إلخ. كلها مطالب مشروعة. لن تكون المشكلة فقط فى تدبير الموارد الكافية للوفاء بهذه الاحتياجات وإنما سيكون مطلوباً بشدة التأكد من " فاعلية النفقة " لكل مشروع أو برنامج سيتم تنفيذه. لن يتم ذلك فى ظل استمرار نفس الهيكل الإدارى والمؤسسى للحكومة. يمكن أن يصاحب الاصلاح المالى:

- تجميد المرتبات لمدة سنتين. زادت الأجور من ٨٥ مليار جنيه فى ٢٠١٠/٩ إلى حوالى ٢٠٠ مليار جنيه فى ٢٠١٥/١٤، واعتمد لها ٢٢٨ مليار فى موازنة ٢٠١٧/١٦.
- تعهيد الخدمات المعاونة لشركات متخصصة (انتقالات الموظفين، نظافة وصيانة المبانى الحكومية، خدمات الضيافة)
- دور الوزارات هو وضع السياسات العامة والإشراف على تنفيذها ومراقبة ومتابعة الأجهزة التابعة لها. ومن غير المنطقى أن تتولى وزارة ما اقتراح وتخطيط وإنشاء وتشغيل "مشروع" لمجرد أنه يقع فى نطاق اختصاصها. فى مثل هذه الحالات ستعمل الأجهزة الحكومية فى ظل "ميزانية رخوة" (soft budget) مفتوحة. ونظراً لغياب تقدير للتكلفة المعيارية للمشروعات الحكومية فلن

يكون هناك ضمان لكفاءة الإنفاق. لعلاج تلك المشكلات، بدا واضحاً ضرورة إعادة هيكلة العلاقة بين أجهزة الدولة وتحديد مسئوليات كل منها بما يضمن الحوكمة الرشيدة وحسن استخدام الموارد العامة. لماذا تتبع مديريات الخدمات (التعليم، الصحة، القوى العاملة ...) الوزارات المركزية؟ لماذا تتبع مستشفيات وزارة الصحة الوزارة وتكون مسئولة عن إدارتها، ولا تصبح جزءاً من منظومة شاملة للتأمين الصحى؟ الهيئة العامة للأبنية التعليمية التابعة لوزارة التعليم تقوم بنفسها بتحديد عدد المدارس المطلوب إنشاؤها وتأسيسها ومواقعها وتكلفتها وفق أنماط موحدة (مدرسة من أربعة طوابق فى مدينة صغيرة فى محافظة البحر الأحمر مثلاً). لماذا تقوم هيئة الطرق والكبارى التابعة لوزارة النقل باقتراح خطتها لمد وصيانة الطرق والكبارى من خلال شركة مملوكة لها، هى شركة النيل العامة؟ لماذا تبقى هيئة المجتمعات العمرانية التابعة لوزارة الإسكان هى المخطط والمنفذ لمدن وأحياء جديدة ولا تقوم بنقل تبعيتها للمحافظات المعنية بعد إنشائها؟

- **إلغاء تبعية الشركات للوزارات** (الطرق، استصلاح الأراضى، بناء المدارس والمستشفيات، إنتاج الأغذية والأدوية .... إلخ)
- **إلغاء بعض الوزارات** والاكتفاء بالهيئات المختصة، مثل:

- ❑ **وزارة البيئة ⟸ جهاز البيئة**
- ❑ **وزارة السياحة ⟸ هيئة تنشيط السياحة**
- ❑ **وزارة الآثار ⟸ هيئة الآثار**
- ❑ **وزارة الهجرة ⟸ الخارجية**
- ❑ **القوة العاملة ⟸ ؟؟؟؟**
- ❑ **وزارة الاستثمار ⟸هيئة الاستثمار**
- ❑ **التعاون الدولى ⟸ الخارجية**
- ❑ **التنمية الإدارية ⟸ جهاز التنظيم والإدارة**
- ❑ **الأوقاف ⟸ ؟؟؟؟؟؟؟**
- ❑ **الشباب والرياضة ⟸ ؟؟؟؟؟؟؟؟**

❖ **دمج بعض الوزارات، مثل**

- ✓ النقل والطيران **<** التعليم والتعليم العالى
- ✓ الزراعة والرى **<** التموين والتضامن
- ✓ التخطيط والتنمية (المحلية) **<** الاقتصاد والمالية

❖ **إعمال سلطة القانون**

لاشك أن كشف عدد من حالات الفساد ومحاكمة مرتكبيها هو أمر إيجابى. لكن يغلب على ما نشر أنها تشمل حالات تطال أشخاصاً (منفردين أو مجموعة قليلة)، ولا تذهب إلى أنشطة وممارسات تُخْبِؤ فساداً فى الإدارة. من يضمن– فى ظل الأوضاع القائمة بين أجهزة الحكومة – أن الممارسات المالية كلها شفافة وقانونية؟ عندما تقع حوادث القطارات ويجأر مسئولون بالشكوى من نقص الإمكانيات، من يمكنه التحقق من سلامة توريد قطع الغيار (كماً ونوعية) وعدم سرقتها من المخازن والورش؟ من يضمن سلامة إجراءات إرساء مناقصات إنشاء وترميم المدارس الحكومية، بينما بعض مهندسى الهيئة يملكون هم أو ذويهم شركات للمقاولات، وهكذا. الفساد ليس فقط خروج فرد على مقتضيات القانون بل التحايل على اللوائح والالتفاف على القواعد المنظمة للعمل هو فساد أشد.

ولا يقف الأمر عند ممارسات غير قانونية، خاصة من جانب الموظف العام. ضغوط أصحاب المصالح قد لا تكون على حق، ومن ثم تهدر الصالح العام وتعطل جهود تطوير وتحديث منظومة النشاط الاقتصادى. كنت قد أشرت فى مقالات مختلفة إلى نماذج من فرض بعض أصحاب المصالح لنفوذهم فلم يتحقق الإصلاح المنشود. لماذا رفض المدرسون تقنيناً يجرم الدروس الخصوصية مقابل تحسين الكادر؟ لماذا يعطل كبار الأطباء تصميم وتطبيق نظام للتأمين الطبى الشامل؟ لماذا فشلت محاولة حل مشكلة القمامة عن طريق شركات عالمية مشهورة؟ لماذا انتشر التوك توك فى ربوع الأحياء، حتى الراقية منها؟ لماذا نستورد كل شيء، ولا ننتج سوى القليل؟ ربما توفر الإجابات على كل هذه الأسئلة وغيرها علامات على الطريق إلى التنمية.

حمى الله مصر